الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/43/MNE/1

الجمعية العامة

Distr.: General
8 February 2023
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثالثة والأربعون
1-12 أيار/مايو 2023

التقرير الوطني المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16*

الجبل الأسود

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- المنهجية والعملية التشاورية

1- أُعد هذا التقرير وفقاً للمبادئ التوجيهية لمجلس حقوق الإنسان (A/HRC/DEC/17/119). ويقدم لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان والتقدم المحرز منذ الدورة الثالثة، مع التركيز بشكل خاص على التقدم الذي تم تحقيقه في تنفيذ التوصيات بعد تقديم تقرير منتصف المدة (https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/upr/upr-implementation).

2- وشملت عملية إعداد هذه الوثيقة عدة جولات من المشاورات شاركت فيها السلطات الوطنية (الوزارات والهيئات الإدارية، والجهاز القضائي والنيابة العامة)، والبرلمان، والمؤسسة الوطنية لحامي حقوق الإنسان، والقطاع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة في الجبل الأسود.

ثانياً- الإطار المعياري والمؤسسي لتعزيز حقوق الإنسان والحريات وحمايتها - التقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير (2018-2022)

3- اضطلع الجبل الأسود بأنشطة ذات أهمية ترمي إلى تعزيز الإطار المعياري والمؤسسي. وترد معلومات مفصلة في التقرير الوطني عن حالة حقوق الإنسان، المقدم في إطار جولات الاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/WG.6/3/MNE/1 وA/HRC/WG.6/15/MNE/1 وA/HRC/WG.6/29/MNE/1)، وكذلك في تقرير منتصف المدة. ونفذت أيضاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير أنشطة تهدف إلى تعزيز القدرات الإدارية وقدرات الخبراء، وتحسين تنسيق ورصد الأنشطة التي تضطلع بها الوزارات المعنية المسؤولة عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها فضلاً عن ضمان كفاءة أداء الأفرقة العاملة القائمة ومؤسسة حامي حقوق الإنسان. وتعرض المستجدات في الإطار المعياري لمجالات محددة في الفرع الثالث.

ألف- الإطار المؤسسي (105.2، 105.7، 105.8، 105.9، 105.10، 105.60، 105.61، 105.66، 105.111، 105.142)

4- تمثل وزارة حقوق الإنسان وحقوق الأقليات المؤسسة الحكومية الرئيسية المعنية بوضع سياسات لحماية حقوق الإنسان والحريات وتعزيزها.

5- وتكفل الحكومة رصد تنفيذ السياسات الوطنية من خلال هيئات عاملة مسؤولة عن مجالات محددة لحماية حقوق الإنسان، وهي: مجلس سيادة القانون، ومجلس حقوق الطفل، والمجلس الاجتماعي، ومجلس التعاون مع المنظمات غير الحكومية، ومجلس رصد تنفيذ استراتيجية الإصلاح القضائي للفترة 2019-2022. ويجري أيضاً إنشاء مجلس حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

6- وأنشئ ما يلي: الفريق العملياتي لمكافحة العنف العائلي والعنف ضد المرأة، والفريق العملياتي لمكافحة الاتجار بالبشر، والفريق المعني بالتعرف الرسمي على ضحايا الاتجار بالبشر.

7- وفي المجالات ذات الأولوية المتعلقة بالمصلحة العامة، يخصص قانون المنظمات غير الحكومية موارد مالية من ميزانية الجبل الأسود لمشاريع وبرامج المنظمات غير الحكومية المنخرطة في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

8- وأنشئت شبكة من الأفرقة العاملة المقسّمة حسب المجالات المواضيعية في ميدان حقوق الإنسان كشكل من أشكال الآليات الوطنية للإبلاغ بشأن التوصيات ورصد التنفيذ. وبالإضافة إلى الحكومة، يشكل ممثلو حامي حقوق الإنسان، والبرلمان، وقطاع المنظمات غير الحكومية، والقضاء، والنيابة العامة جزءاً من تلك الأفرقة.

9- وشُكلت لجنة جديدة مكلفة برصد الإجراءات التي تتخذها السلطات المختصة في التحقيق في حالات تعرض الصحفيين للتهديدات وأعمال العنف، وفي وقائع قتل الصحفيين، والاعتداءات على ممتلكات وسائط الإعلام، مع تعزيز المسؤوليات والنهوض بتمثيل المؤسسات المعنية.

10- وتضطلع اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان والحريات بمناقشة القوانين المقترحة وغيرها من اللوائح والقوانين العامة المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والحريات، وبعقد جلسات استماع تشاورية بانتظام مع السلطات المسؤولة عن تنفيذ سياسات مناهضة التمييز.

11- وجرى تعزيز دور حامي حقوق الإنسان المتمثل في إطلاق مبادرات تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان لأكثر الفئات ضعفاً، ولا سيما الأطفال، فضلاً عن حماية حقوق المهاجرين وملتمسي اللجوء بالتعاون مع الشركاء الدوليين. وتم تحسين قاعدة البيانات الإلكترونية لمعالجة الشكاوى المقدمة إلى حامي حقوق الإنسان. واستناداً إلى القانون الداخلي لمؤسسة حامي حقوق الإنسان، وتمشياً مع توصيات المنظمات الدولية ذات الصلة، تم تعزيز مواردها البشرية وقدراتها الإدارية.

باء- التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان (105.97)

12- يجري رصد مستوى التمييز في المجتمع من خلال دراسات استقصائية سنوية مستمرة. ويستند تصميم السياسات الوطنية والدورات تدريبية على نتائج تلك الدراسات من أجل تعزيز قدرات جميع المسؤولين عن تنفيذ السياسات المناهضة للتمييز.

13- ويولى اهتمام خاص للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، من خلال نظام التعليم العادي وبرامج التدريب الخاصة لموظفي السلطات العامة.

14- ويجري الاضطلاع باستمرار بأنشطة ترمي إلى تعزيز القدرات على تنفيذ التشريعات المناهضة للتمييز. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجريت دورات تدريبية عديدة لممثلي مؤسسات الدولة، والمنظمات المعنية بحماية حقوق الإنسان، والمحامين، والقضاة، وموظفي النيابة العامة، وممثلي الحكومات الذاتية المحلية، والطلاب، ومساعدي الخبراء، وأعضاء هيئة التدريس في المدارس الابتدائية والثانوية، وممثلي وسائط الإعلام، بشأن موضوع حماية جميع الفئات الاجتماعية الضعيفة من التمييز فضلاً عن دورات تدريبية بشأن إعداد خطط عمل الحكومات الذاتية المحلية.

15- وصُمم تدريب موظفي الخدمة المدنية على المساواة بين الجنسين بحيث يكفل اتباع نهج أفقي لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ السياسات الوطنية. ووضعت خطة تدريب إلزامية بشأن هذا الموضوع لموظفي الخدمة المدنية، والمدراء، والمشاركين في برنامج التدريب المهني، وموظفي التخطيط الاستراتيجي المعينين حديثاً.

16- ويحضر بانتظام جميع مسؤولي وموظفي الخدمة المدنية الذين هم على اتصال بالضحايا تدريبات على منع العنف العائلي والحماية منه. وبالإضافة إلى ذلك، يحضر ضباط الشرطة دورات تدريبية مستمرة من أجل التطبيق السليم للأحكام القانونية المتعلقة بالعنف العائلي ونموذج حماية ضحايا العنف العائلي.

17- ويعمل حامي حقوق الإنسان باستمرار على تحسين نظام التدريب في جميع مجالات الحماية، مع التركيز بوجه خاص على الوقاية والحماية من التعذيب والحماية من التمييز.

18- ويجري بانتظام تدريب شاغلي مناصب القضاء والنيابة العامة لتحسين معارفهم ومهاراتهم بما يتماشى مع مبادئ الاستقلال والتحرر والمعايير الأخلاقية للمهنة.

19- وتُبذل جهود متواصلة لتثقيف ممثلي وسائط الإعلام وتوعيتهم بشأن الإبلاغ عن المسائل الجنسانية، فضلاً عن الفئات الضعيفة في المجتمع.

جيم- وثائق القانون الدولي والتعاون مع هيئات المعاهدات (105.1 و106.4)

20- أصبح الجبل الأسود طرفاً في الصكوك القانونية الدولية التالية من عام 2018 إلى عام 2022:

- صدق الجبل الأسود على البروتوكول 16 الملحق باتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

21- وتجري مشاورات بين السلطات المختصة في الجبل الأسود بشأن إجراءات التصديق على تعديل كمبالا لنظام روما الأساسي.

22- ويجري إعداد التقرير الدوري الثاني عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وسيقيم التقرير مستوى امتثال التشريعات الوطنية للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

23- وقام بزيارة الجبل الأسود كل من المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال (تشرين الثاني/نوفمبر 2019)، والمقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال (أيلول/سبتمبر 2021)، والمستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بمنع الإبادة الجماعية (تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

24- وقامت عدة بعثات خبراء تابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا بزيارة الجبل الأسود خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ثالثاً- التقدم المحرز في إعمال حقوق الإنسان وحمايتها - تنفيذ التوصيات، والنتائج المنجزة، والأنشطة والتحديات

25- في إطار الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل، تلقى الجبل الأسود 169 توصية، قبلت منها 159 توصية. وقد نفذت اثنتان وثلاثون توصية تنفيذاً كاملاً، بينما يجري تنفيذ التوصيات المتبقية. وتستلزم غالبية هذه التوصيات عملاً متواصلاً بشأن مسائل معينة ولا يمكن اعتبارها غير منجزة في حد ذاتها. ولا تزال هناك خمس توصيات لم تنفذ رغم وجود تطلعات إلى تنفيذها.

ألف- القوانين والسياسات والاستراتيجيات والمبادرات الوطنية

26- واصل الجبل الأسود تعزيز إطاره التشريعي لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها وتحسينها. واعتُمد قانون الشراكات المدنية بين الأشخاص من نفس الجنس، ويجري اتخاذ إجراءات لمواءمة القوانين ذات الصلة مع هذا القانون، وكذلك مع قانون حظر التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن المتوقع قريباً اعتماد قوانين جديدة في مجال وسائط الإعلام، وحماية المساواة وحظر التمييز، والحماية الاجتماعية وحماية الطفل، والاعتراف القانوني بالتقرير الذاتي للمصير الجنساني.

27- ويجري باستمرار تنفيذ الاستراتيجيات في ميدان حقوق الإنسان، مشفوعة بخطط عمل مصاحبة، مع إيلاء اهتمام خاص لوضع أكثر الفئات ضعفاً.

28- ولقد حسن الجبل الأسود المجالات التالية من خلال إطاره الاستراتيجي الحالي بشأن المجالات الرئيسية لحماية حقوق الإنسان، واستناداً إلى أهداف ومؤشرات واضحة: استراتيجية الإصلاح القضائي للفترة 2019-2022، والاستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين للفترة 2021-2025، واستراتيجية حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من التمييز وتعزيز المساواة للفترة 2022-2027، واستراتيجية الإدماج الاجتماعي للروما والمصريين للفترة 2021-2025، واستراتيجية مكافحة الاتجار بالبشر للفترة 2019-2024،

واستراتيجية ممارسة حقوق الطفل للفترة 2019–2023، واستراتيجية التعليم الشامل للفترة 2019–2025، واستراتيجية تحسين نوعية حياة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين للفترة 2019–2023، واستراتيجية سياسة الأقليات للفترة 2019–2023، والاستراتيجية الوطنية للعمالة للفترة 2021–2025، واستراتيجية تطوير نظام الحماية الاجتماعية للمسنين للفترة 2018–2022، واستراتيجية المرأة في مجال الأعمال للفترة 2021–2024، واستراتيجية الهجرة وإعادة إدماج العائدين في الجبل الأسود للفترة 2021–2025.

29- ويقدم حامي حقوق الإنسان والحريات آراء واقتراحات بشأن تغييرات في اللوائح بهدف تحسينها وتنفيذها بشكل أفضل. وقدمت مؤسسة حامي حقوق الإنسان والحريات آراءها بشأن التعديلات التي أدخلت على الإطار التشريعي الذي ينظم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحقوق الأقليات وحرياتها، وبشأن إصلاح التشريعات الانتخابية.

1- المساواة وعدم التمييز (105.1، 105.12، 105.13، 105.14، 105.15، 106.5، 106.6)

30- ترصد حكومة الجبل الأسود التقدم المحرز في تحقيق المساواة ومكافحة التمييز عن طريق تنفيذ تدابير لتحقيق الأهداف الاستراتيجية. ولا تزال الحكومة تركز على حماية حقوق الأقليات، وتشجيع تنمية الثقافة والسمات المحددة للأقليات الإثنية وغيرها من طوائف الأقليات الوطنية.

31- وتضاعفت الأموال التشغيلية للمجالس التي تمثل الأقليات الإثنية وغيرها من فئات الأقليات ولتنفيذ برامجها من خلال تنفيذ قانون حقوق وحريات الأقليات لعام 2018. وتخصَّص أموال لصندوق حماية الأقليات وإعمال حقوقها كل سنة. واعتباراً من عام 2018، خُصصت الأموال أيضاً لمشاريع المنظمات غير الحكومية التي تهدف إلى دعم تنفيذ التدابير الرامية إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

32- ويتمثل الهدف الرئيسي لاستراتيجية الإدماج الاجتماعي للروما والمصريين في الجبل الأسود للفترة 2021–2025 في تحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي والقانوني، من خلال بناء مجتمع شامل ومفتوح قائم على مكافحة جميع أشكال التمييز ومعاداة الغجر والفقر والقضاء عليها.

33- وأكدت استراتيجية المساواة بين الجنسين للفترة 2021–2025 استمرارية سياسة تعزيز المساواة بين الجنسين والحماية من التمييز على أساس الجنس والهوية الجنسانية.

34- وأُدرج مؤشر المساواة بين الجنسين في الجبل الأسود لأول مرة في أوائل عام 2020. ويشير هذا الدليل إلى مدى المساواة في مجالات المعرفة والعمل والمال والسلطة والصحة والوقت، ومن ثم فهو يمثل خطوة هامة إلى الأمام فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتحسين وضع المرأة.

35- وألقت استراتيجية حماية الأشخاص ذوي الإعاقة من التمييز وتعزيز المساواة للفترة 2022–2027 الضوء على قضية النساء والأطفال ذوي الإعاقة، بما يتماشى مع توصيات اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويجري باستمرار تنفيذ الأنشطة الرامية إلى تحسين إدماج الأطفال ذوي الإعاقة؛ وتعزيز الزيارات إلى مراكز الرعاية النهارية، والتعاون مع رابطات الآباء لتصميم أنشطة تهدف إلى زيادة التوعية بالحياة الاجتماعية للأطفال ذوي الإعاقة وإدماجهم.

36- وتحسنت نوعية حياة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين تحسناً كبيراً في السنوات العشر الماضية، وهو ما تأكد من خلال اعتماد تشريعات جديدة في هذا المجال. ولقد اعتُرف بالجبل الأسود كرائد في المنطقة في هذا المجال.

37- وتشير التقييمات المنتظمة لتنفيذ خطط العمل المصاحبة للاستراتيجيات في ميدان حقوق الإنسان إلى الحاجة إلى زيادة تعزيز الوعي بأهمية التسامح وفهم حقوق الإنسان واحترام التنوع. وتبذل جهود متواصلة لمنع التمييز ولإذكاء الوعي من خلال حملات حظر التمييز ضد أكثر الفئات الاجتماعية ضعفاً.

38- وتجرى أيضاً باستمرار حملات لمكافحة الاتجار ونشر وترويج ملصقات متعددة اللغات بشأن هذا الموضوع في جميع المعابر الحدودية.

39- ويحدد البرنامج المتوسط الأجل لحكومة الجبل الأسود للفترة 2022-2024 مؤشرات لرصد سياسات مكافحة التمييز تبين مستوى التمييز ضد الفئات الضعيفة. وتجرى الدراسات الاستقصائية المتعلقة بمستوى التمييز بالتعاون مع القطاع غير الحكومي بدعم من مجلس أوروبا، وتصمم السياسات وفقاً لنتائجها، لحماية أكثر الفئات الاجتماعية ضعفاً من التمييز.

40- وعلى الرغم من جميع الجهود المبذولة، تشير أحدث الدراسات الاستقصائية إلى تزايد التمييز نتيجة عدد من العوامل، من بينها الأزمة السياسية والاقتصادية الراهنة. وتظهر نتائج أحدث مسح أجري في أواخر عام 2022 أن متوسط مستوى التمييز لجميع الفئات الضعيفة هو الأعلى في مجال العمالة، وأن مستوى التمييز هو الأعلى ضد طائفة الروما والمصريين، وفقاً لتصورات المواطنين. ومقارنة بعام 2010، سُجلت زيادة في مستوى التمييز على أساس التوجه الجنسي، وانخفض مستوى التمييز ضد المرأة، ولم تسجل أي تغييرات كبيرة فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة وطائفة الروما والمصريين.

41- وما فتئت حكومة الجبل الأسود تعمل بصورة مستمرة على تعزيز الإطار المؤسسي، ويتجلى ذلك في التركيز بشكل خاص على التفاعل بين الثقافات وإنشاء وحدة تنظيمية منفصلة في الوزارة المعنية.

2- مكافحة العنف العائلي والعنف ضد المرأة والطفل (104.7، ومن 105.109 إلى 105.120)

42- يواصل الجبل الأسود بذل جهود كثيفة للقضاء على العنف الجنساني.

43- وجرى تشكيل الفريق العملياتي لمكافحة العنف العائلي والعنف ضد المرأة ولجنة تنسيق وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والتدابير الرامية إلى منع جميع أشكال العنف المشمولة باتفاقية إسطنبول ومكافحتها. ويتمثل هدفهما في تعزيز التنسيق بين المؤسسات وإرساء ممارسة مشتركة بشأن الوقاية وتبادل المعلومات والتثقيف والإبلاغ والمقاضاة وحماية الضحايا.

44- وتمشياً مع اتفاقية إسطنبول، تم ترخيص أربعة ملاجئ لضحايا العنف. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدر 87 ترخيصاً لمقدمي الخدمات للقيام بأنشطة اجتماعية وأنشطة لحماية الطفل، منها 43 ترخيصاً لمنظمات غير حكومية من شأنها تقديم الخدمات التالية: إسداء المشورة، والعلاج، والرعاية النهارية، والمساعدة الشخصية، والمساعدة المنزلية، وخط هاتفي للاستغاثة، والإقامة في الملاجئ.

45- ويمثل بروتوكول عام 2018 بشأن العمل والوقاية والحماية من العنف ضد المرأة والعنف العائلي الصك الشامل للإجراءات التي تتخذها المؤسسات المختصة في حالات العنف. ولقد صُمم لضمان أن تقدم المؤسسات المختصة حماية فعالة وسريعة للضحايا. وأنشئت قاعدة بيانات موحدة في عام 2019 تربط مراكز العمل الاجتماعي بإدارة الشرطة. ويتضمن البروتوكول قسماً منفصلاً يتعلق بحماية الأطفال من العنف.

46- وتمشياً مع اتفاقية إسطنبول واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتوصيات لجنة فريق الخبراء المعني بإجراءات مكافحة العنف ضد المرأة والعنف العائلي، أرسلت تعديلات على القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية إلى المفوضية الأوروبية لإبداء رأيها. وتم توسيع نطاق تعريف الأسرة لتشمل عنف الشريك وعنف الشريك من نفس الجنس، وأدخلت جرائم جنائية جديدة وهي ''الانتقام بنشر محتويات إباحية'' والتحرش الجنسي، وتم توسيع نطاق جريمة الاغتصاب وتشويه الأعضاء التناسلية. وتنطوي هذه التعديلات أيضاً على إعادة وضع العنف البدني والنفسي برمته ضمن أركان الجريمة الجنائية.

47- وفي إطار حملة ''الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف ضد المرأة''، تُجرى أنشطة عديدة لإذكاء الوعي بمشكلة عدم الإبلاغ عن العنف ضد النساء والفتيات، فضلاً عن توعية المواطنين بأهمية مكافحة القوالب النمطية والتحيزات بشأن الأدوار الجنسانية للرجال والنساء.

48- وخلال جائحة كوفيد-19، تم تصميم تطبيق *Be Safe*. وهو تطبيق يرسل رسالة تلقائية إلى الخط الهاتفي الوطني للاستغاثة في حالة خطر وقوع عنف جنساني.

49- وتمشياً مع توصية مجلس أوروبا فيما يتعلق بمنع التحيز الجنساني وقمعه، اعتُمدت مدونة أخلاقيات موظفي معهد تنفيذ العقوبات الجنائية في عام 2019. وهي عبارة عن مدونة تحكم الوقاية من التحرش الجنسي والحماية منه. وفي عام 2022، حددت مؤسسة حامي حقوق الإنسان والحريات مبادئ توجيهية للقضاء على التحيز الجنساني في عملياتها.

50- وتضطلع معظم المنظمات غير الحكومية باستمرار بحملات لإذكاء الوعي بالتحرش الجنسي ومنع العنف ضد المرأة وحمايتها منه، وتنظم حلقات عمل ودورات تدريبية في هذا الصدد. وتنظم لجنة المساواة بين الجنسين التابعة لبرلمان الجبل الأسود بانتظام دورات لبرلمان المرأة، فضلاً عن جلسات استماع استشارية ورقابية حول مواضيع شتى بغية النهوض بتمكين المرأة.

51- وسيواصل الجبل الأسود السعي إلى تحقيق ''عدم التسامح إطلاقاً'' مع العنف ضد المرأة والعنف العائلي.

3- مكافحة الاتجار بالبشر (105.64، 105.66، 105.80)

52- تتماشى تشريعات الجبل الأسود مع المعايير الدولية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر. وتم اعتماد الاستراتيجية الوطنية الثالثة لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة 2019-2024، وتضطلع بمتابعة تنفيذها هيئة التنسيق واسعة العضوية، والتي تضم ممثلين عن السلطات الوطنية، وهيئات إدارة الدولة، والسلطات القضائية، ومؤسسة حامي حقوق الإنسان، بالإضافة إلى منظمتين غير حكوميتين.

53- وأنشئ الفريق العملياتي لمكافحة الاتجار بالبشر (2018) بغرض كفالة معالجة حالات الاتجار بالبشر وتنسيق الأنشطة وتحديد ضحايا الاتجار بالبشر بأسلوب أكثر كفاءة؛ وأدى إنشاء الفريق المعني بالتعرف الرسمي على ضحايا الاتجار بالبشر (2019) إلى تحويل التركيز من نهج قائم على الملاحقة القضائية إلى نهج محوره الضحية.

54- وتتضمن الخطة الوطنية للتعرف الرسمي على ضحايا الاتجار بالبشر لعام 2020 إجراءات تشغيلية لتحديد هوية الضحايا وحماية وإحالة الأشخاص الذين يفترض أنهم ضحايا الاتجار بالبشر. وقدمت إدارة الشرطة بين عامي 2019 و2022، 21 تقريراً ضد 29 شخصاً بتهمة ارتكاب جرائم جنائية تتعلق بالاتجار بالبشر. ووجه جهاز النيابة العامة 14 لائحة اتهام ضد 23 شخصاً، بينما أصدرت المحاكم 4 أحكام ضد 5 أشخاص لارتكابهم جريمة الاتجار بالبشر، مما يمثل تقدماً كبيراً مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وبالتزامن مع ذلك، حدد فريق التعرف الرسمي على ضحايا الاتجار بالبشر 72 ضحية.

55- وفي 2018، أُعدت المبادئ التوجيهية بشأن تنفيذ الحكم المتعلق بعدم معاقبة ضحايا الاتجار بالبشر، لضباط الشرطة والمدعين العامين والقضاة. وأعدت في عام 2021 مبادئ توجيهية لضباط الشرطة حول كيفية استجواب الأشخاص المشتبه في كونهم ضحايا الاتجار بالبشر، كما حُدِّدت مؤشرات للعاملين الصحيين في عام 2022. وتقترن جميع هذه الأنشطة بدورات تدريبية لموظفي الخدمة المدنية والضباط من أجل تنفيذها تنفيذاً سليماً.

56- وتنظم حملات تشمل بث مواد فيديو وتوزيع ملصقات متعددة اللغات عند المعابر الحدودية بشأن موضوع مكافحة الاتجار بالبشر.

57- ويوجد مأوى واحد مرخص لضحايا الاتجار بالبشر في الجبل الأسود تموله حكومة الجبل الأسود. وفي الفترة 2018-2022، قدم هذا الملجأ الرعاية لـ 72 شخصاً.

58- وتمشياً مع قانون الأجانب، يجوز أيضاً إصدار تصريح إقامة مؤقتة لأسباب إنسانية للأجنبي الذي يفترض أنه ضحية لجناية الاتجار بالبشر، وبناء على ذلك، يحق له الحصول على السكن والرعاية الصحية والتعليم والعمل والمساعدة المالية. وبهدف إذكاء الوعي بين الأجانب الذين يلتمسون الحماية الدولية ودعم تحديد هويتهم بأنفسهم كضحايا للاتجار بالبشر، طبع كتيب إعلامي بتسع لغات عن الحقوق والخدمات المتاحة والمساعدة لضحايا الاتجار بالبشر.

59- وبمبادرة من مؤسسة حامي حقوق الإنسان، وقّعت السلطات والمؤسسات والمنظمات في الجبل الأسود على البروتوكول المتعلق بمعاملة الأطفال الذين يعيشون ويعملون في الشوارع. وخضع هذا البروتوكول للتنقيح في عام 2021. وتضطلع هيئة التنسيق برصد تنفيذه.

60- ويبذل الجبل الأسود جهوداً لتعزيز التعاون الإقليمي في هذا المجال، وهو ما يؤكده بروتوكول التعاون بشأن مكافحة الاتجار بالبشر الذي تم توقيعه مع مقدونيا الشمالية (2018)، والبروتوكول المتعلق بإساءة معاملة الأطفال الذي تم توقيعه مع سلوفينيا (2021).

باء- الحقوق المدنية والسياسية - (الديمقراطية، سيادة القانون، الشفافية، مكافحة الإفلات من العقاب)

1- إصلاح التشريعات الانتخابية (105.45)

61- تأسست اللجنة البرلمانية للإصلاح الانتخابي الشامل في أواخر عام 2020. وتنفَّذ حالياً إجراءات تعيين أعضاء هذه اللجنة. ولكن خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تأثر عمل اللجنة بسبب قرار بعض الأحزاب السياسية، مما جعل المعارضة تمتنع آنذاك من المشاركة وتسبب في تأخر تنفيذ التوصيات الواردة في القرار 2374(2021) الصادر عن الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والمعنون ''حوار ما بعد الرصد مع الجبل الأسود''. ومع ذلك، عقدت الأفرقة العاملة التابعة للّجنة اجتماعات منتظمة مكرسة لطرائق إجراء الانتخابات المحلية في يوم واحد، فضلاً عن أحكام محددة من قانون انتخاب أعضاء المجالس المحلية وأعضاء البرلمان. وبذلك، يكون قد تم تحليل المعايير المتصلة بتوصيات مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وعملت الهيئات العاملة التابعة للجنة أيضاً على قانون سجلات الإقامة الدائمة والمؤقتة، فضلاً عن تحليل قانون جنسية الجبل الأسود.

2- الإصلاح القضائي ومكافحة الفساد (104.2، ومن 105.32 إلى 105.40)

62- أعِدت استراتيجية الإصلاح القضائي للفترة 2019-2022 بناء على المبادئ التوجيهية للشركاء الدوليين وتقاريرهم وتقييمات التقدم المحرز خلال عملية التفاوض على عضوية الاتحاد الأوروبي. ومن خلال الأهداف الاستراتيجية، سيتم تعزيز الاستقلال والنزاهة والمساءلة والكفاءة في السلطة القضائية؛ وإمكانية اللجوء إلى القضاء وشفافيته وثقة الجمهور فيه؛ فضلاً عن مواصلة تطوير القدرات المؤسسية ومواءمة الإطار المعياري مع تشريعات الاتحاد الأوروبي.

63- وساهم قانون 2021 المعدّل لقانون النيابة العامة مساهمة كبيرة في القضاء على التأثير السياسي على جهاز النيابة العامة وتحسين عمليات مجلس الادعاء. وأُدخلت أحكام تنص على منع تضارب المصالح بين أعضاء مجلس الادعاء، مما عزز استقلاليته أيضاً. كما تم استحداث التكوين الجديد لمجلس الادعاء.

64- وبهدف مكافحة الفساد والجريمة المنظمة بشكل أكثر فعالية، اعتمد مجلس الادعاء القرار المتعلق بتعديل عدد المدعين العامين في عام 2018، الذي عزز قدرات مكتب المدعي العام الخاص، من خلال زيادة عدد المدعين العامين من 10 إلى 12.

65- ودأب المجلس القضائي ومجلس الادعاء على تنفيذ عملية تقييم أداء القضاة والمدعين العامين. وعين مدع عام تأديبي ومجلس تأديبي لمجلس القضاء والادعاء لتحسين الإطار التأديبي للقضاة والمدعين العامين. وتنظم بانتظام دورات تدريبية للقضاة والمدعين العامين حول موضوع المسؤولية التأديبية.

66- ونظراً لعدم وجود توافق سياسي في الآراء، لم ينتخب رؤساء المؤسسات القضائية الرئيسية في الجبل الأسود (ثلاثة أعضاء في المجلس القضائي من صفوف المحامين البارزين، وقضاة المحكمة الدستورية، والمدعي العام الأعلى، ورئيس المحكمة العليا).

67- وينص قانون منع الفساد على التزام القضاة والمدعين العامين بالإعلان عن أصولهم وإيراداتهم لوكالة منع الفساد في غضون 30 يوماً من يوم توليهم مناصبهم، بغية تحسين تنفيذ سياسات مكافحة الفساد. واعتمدت مدونات قواعد سلوك القضاة والمدعين العامين، وتجري تدريبات لهم بانتظام. كما شُكلت لجان لرصد امتثال القضاة والمدعين العامين لمدونات قواعد السلوك.

68- واستمر وجود اتجاه تصاعدي في عدد الإقرارات المقدمة عن الإيرادات والأصول، نتيجة لتعزيز المعلومات وتدريب الموظفين العموميين. كما سُجل ارتفاع كبير في عدد الإقرارات المنفصلة المقدمة بشأن زيادة أصولهم.

69- ولتحسين آليات الرقابة الداخلية والتفتيش داخل الإدارة العامة ومكافحة الفساد بفعالية، يتعين على سلطات الجبل الأسود اعتماد خطط تتعلق بالنزاهة، يجري تقييم كفاءتها وفعاليتها كل سنتين. وهي تمثل مجموعة من التدابير التي تمنع احتمالات حدوث وتطور مختلف أشكال السلوك الفاسد وغيره من السلوك غير المهني، وتقضي عليها.

70- ويحضر ممثلو السلطة القضائية والنيابة العامة والشرطة باستمرار دورات تدريبية تركز تحديداً على التحقيق في الأفعال الإجرامية في سياق الجريمة المنظمة وفساد كبار المسؤولين – التعاون فيما بين الوكالات، وتدابير المراقبة السرية مع التركيز على انتهاك الحق في الخصوصية وحماية البيانات الشخصية، وحماية المبلغين عن المخالفات، والتحقيقات المالية والجنائية في القضايا التي تنطوي على جرائم جنائية تتعلق بغسيل الأموال، والمعايير الدولية لمكافحة الاتجار بالسلع الثقافية، وأساليب التحقيق الحديثة والتعاون القانوني الدولي.

3- حماية حقوق ضحايا الجرائم التي يعاقب عليها القانون الدولي

71- تمشياً مع استراتيجية التحقيق في جرائم الحرب، يقدم مكتب المدعي العام الخاص تقارير إلى المدعي العام الأعلى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدرت إدانة نهائية واحدة لجريمة جنائية تتعلق بجريمة حرب. وفي عام 2019، أدين متهم واحد وحكم عليه بالسجن لمدة 14 سنة، لجريمة جنائية تتمثل في ارتكاب جرائم حرب ضد سكان مدنيين بموجب المادة 142 ص 1 من القانون الجنائي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

72- وفي عام 2021، أجرى مكتب المدعي الخاص تحقيقات أولية في سبع حالات جرائم حرب على أراضي البوسنة والهرسك وكرواتيا. وفي إحدى الحالات التي تشير إلى طلب البوسنة والهرسك المساعدة القانونية المتبادلة بشأن شخص واحد، خلصت السلطات المختصة إلى وجود شك معقول في ارتكاب فعل إجرامي. وأغلق تحقيق آخر بسبب عدم وجود أسباب للملاحقة الجنائية. ولا يزال العمل بشأن الحالات الخمس المتبقية مستمراً.

73- وأقام الجبل الأسود تعاوناً جيداً مع البلدان المجاورة في هذه الحالات. وعالج مكتب المدعي العام الخاص 10 إنابات قضائية في عام 2021، بالإضافة إلى خمس إنابات قضائية من عام 2020. واستمر حسن التعاون مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وفيما يتعلق بملفات القضايا المقدمة المتعلقة بأفراد يعتقد أنهم من مواطني الجبل الأسود ويشتبه في ارتكابهم جرائم حرب خطيرة، أجريت مقابلة مع شخص واحد كشاهد، واستمر تبادل الآراء مع مكاتب الادعاء في البوسنة والهرسك. وبناء على توصيات مجلس إدارة الهجرة والمراقبة، تجري صياغة تعديلات على قانون الإجراءات الجنائية للتصدي بشكل استباقي للعقبات القانونية والعملية التي تحول دون التحقيق بفعالية في جرائم الحرب ومقاضاة مرتكبيها ومحاكمتهم ومعاقبتهم وفقاً للمعايير الدولية. واستمر العمل على إدخال تعديلات قانونية من شأنها أن تمكن الجبل الأسود من التحقيق بفعالية في حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع ومقاضاة مرتكبيها.

74- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، أكدت المحكمة العليا في بودغوريتشا صدور لائحة اتهام ضد أحد المشتبه فيهم. والمحاكمة جارية حالياً. وفي حزيران/يونيه 2022، أحال مكتب المدعي الخاص لائحة اتهام أخرى إلى المحكمة العليا في بودغوريتشا.

75- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك 30 طلباً معلقاً للحصول على تعويضات أمام المحاكم، وكلها تتعلق بقضية ''كامب مورينج''. ومن هذا العدد، قُبل 27 طلباً كلياً أو جزئياً، وبلغ مجموع التعويضات عن الأضرار غير المالية الممنوحة 876,66 196 يورو. ولا تزال الإجراءات جارية في القضايا الثلاث المتبقية.

76- وفيما يتعلق بالإجراءات المدنية التي تبت فيها المحاكم في دعاوى التعويض عن الأضرار التي لحقت بضحايا جرائم الحرب، صدر 32 حكماً نهائياً.

4- حرية التعبير وحرية الإعلام (104.4-104.5، 105.46-105.63، 106.10-106.11)

77- شرع الجبل الأسود في صياغة قانون جديد بشأن وسائل الإعلام وقانون خدمة وسائط الإعلام العامة في الجبل الأسود وقانون خدمات وسائط الإعلام السمعية البصرية في أواخر عام 2021. ويستند إصلاح التشريعات الإعلامية إلى التوصيات الدولية ذات الصلة، والخبرات المكتسبة في تنفيذ التشريعات الإعلامية، والطلبات والاقتراحات المقدمة من مجتمع وسائط الإعلام وقطاع المنظمات غير الحكومية.

78- وسيعزز قانون وسائط الإعلام المبادئ الأساسية لحرية وسائط الإعلام، وحرية التعبير، والطابع العام لملكية وسائط الإعلام، وشفافية الإعلان في وسائط الإعلام، وحماية تعددية وسائط الإعلام، واستقلال التحرير، وغير ذلك من المسائل ذات الأهمية لسير عمل وسائط الإعلام. ومن الأهمية بمكان إنشاء ''صندوق تشجيع تعددية وسائط الإعلام وتنوعها''، والذي يمول إنتاج محتوى وسائط الإعلام الذي يحظى باهتمام جماهيري.

79- وسيعزز قانون خدمة البث العامة مزيداً من الاستقلال المالي والمؤسسي والسياسي للإذاعة العامة الوطنية. ومن شأن هذا القانون أن يحدد المزيد من المسائل المتعلقة بتضارب مصالح أعضاء مجلس خدمة البث العامة.

80- ومن شأن قانون خدمات وسائط الإعلام السمعية البصرية أن يعزز استقلال الهيئة التنظيمية. ومن المخطط له إعادة عدة صلاحيات تتعلق بفرض غرامات على هيئات البث لعدم امتثالها للمعايير القانونية والمهنية إلى اختصاص وكالة وسائط الإعلام الإلكترونية.

81- ويجري إعداد الاستراتيجية الإعلامية للجبل الأسود للفترة 2023-2027، وهي أول وثيقة استراتيجية من نوعها. وسيتضمن العديد من التدابير التي تهدف إلى تعزيز سلامة الصحفيين وتعزيز جميع الآليات المؤسسية المشاركة في معالجة جميع حالات الاعتداء على الصحفيين.

82- وأعدت المحكمة العليا في الجبل الأسود تحليلات لأحكام المحكمة الأوروبية المتعلقة بالجبل الأسود للأعوام 2018 و2019 و2020، مع التركيز على أهمية تطبيق الاختبار المكون من ثلاثة أجزاء، بهدف مواءمة الممارسة الوطنية مع ممارسة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بتطبيق المادة 10 من الاتفاقية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظرت المحاكم في 29 قضية تتعلق بجنح وأفعال إجرامية ارتكبت في حق الصحفيين، تم البت في 19 قضية منها، وأغلقت 17 قضية مع صدور أحكام نهائية.

83- وتضطلع مكاتب المدّعين العامين برفع تقارير عن الاعتداءات على الصحفيين إلى مكتب المدعي العام الأعلى. وعينت إدارة الشرطة كبيراً لمفتشي الشرطة يتولى تنسيق جميع أنشطة الادعاء والشرطة في هذا الميدان في كامل أراضي الجبل الأسود. كما تم تعيين مفتشَين للشرطة الجنائية في كل مركز إقليمي لقوات الشرطة ليكونا مسؤولين عن هذه الأنشطة في الأراضي الخاضعة لولايتهما، بغض النظر عما إذا كان الحدث المبلغ عنه يتضمن عناصر جريمة جنائية أو جنحة. وتم إنشاء لجنة مراقبة التحقيقات في الاعتداءات على الصحفيين بتشكيل جديد في عام 2021. فأصبحت تضم صحفيين وممثلين عن وسائط الإعلام، والمنظمات غير الحكومية، ورابطة الصحفيين المحترفين، ومجلس وسائط الإعلام للتنظيم الذاتي، واتحاد وسائط الإعلام، ووكالة الأمن الوطني، والنيابة العامة، وإدارة الشرطة. وقد أدى تغير تشكيل اللجنة إلى زيادة كفاءتها، بالنظر إلى أن ممثلي النيابة أصبحوا يشاركون مباشرة في هذه الهيئة. ومن المهام التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للجنة الجديدة، رصد الحالات التي تحدث على شبكات التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى الاعتداءات والتهديدات التي تم التعرف عليها.

84- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حددت اللجنة عدة أوجه قصور تتعلق بعناصر منها تأخر التحقيقات، وعدم وجود سجل موحد لحالات الاعتداء على الصحفيين، وعدم توافر البيانات السرية لجميع أعضائها.

85- ولقد عززت التعديلات التي اعتمدت بالإجماع على القانون الجنائي في عام 2021 حماية الصحفيين من حيث العدالة الجنائية.

86- ولم تنشأ هيئة خارجية موحدة ذاتية التنظيم بعد. وبالإضافة إلى مجلس وسائط الإعلام للتنظيم الذاتي، يضم الجبل الأسود العديد من الهيئات الداخلية ذاتية التنظيم.

5- مكافحة التعذيب (104.1، 105.20 - 105.31، 106.7 - 106.9)

87- تمت مواءمة مشروع القانون المعدِّل للقانون الجنائي للجبل الأسود مع توصية الأمم المتحدة لعام 2018 الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل بشأن تقادم التعذيب وسوء المعاملة. وينص مشروع القانون على فرض تدبير أمني إلزامي يحظر على الأشخاص الرسميين أداء وظائفهم وأنشطتهم وواجباتهم، بل يمنع أيضاً فرض تدبير تحذيري في حالات التعذيب باعتبارها جرائم جنائية متعمدة.

88- وتجري صياغة تعديلات لقانون المعونة القضائية المجانية. وسيحدد ضحايا التعذيب أو المعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة بوصفهم مستفيدين تفضيلياً من الحق في الحصول على المعونة القضائية المجانية.

89- وتشير التقارير السنوية عن تنفيذ توصيات مجلس الرقابة المدنية للشرطة إلى مستوى مرتفع للغاية من التنفيذ. ومن عام 2018 إلى عام 2022، فحصت إدارة الرقابة الداخلية للشرطة 32 حالة تم الإبلاغ عنها لشكل من أشكال التعذيب من جانب الشرطة. وفي المجموع، عوقب 27 ضابط من ضباط الشرطة جنائياً وتأديبياً.

وفي الحالات التي لا يمكن فيها إثبات وجود مسؤولية تأديبية لضباط الشرطة بما لا يدع مجالاً للشك، تحال التقارير الصادرة في إطار إجراءات الرقابة الداخلية إلى مكاتب المدعي العام المختصة لاتخاذ مزيد من التدابير الإجرائية.

90- وأصدرت المحاكم 14 حكماً نهائياً في المجموع، منها إدانات في 7 قضايا، وأحكام بالبراءة في 6 قضايا، بينما تمثل الحكم في إحدى القضايا في رفض لائحة الاتهام.

91- ويقوم حامي حقوق الإنسان، في إطار دوره كآلية وقائية وطنية، بزيارة السلطات والمؤسسات كل عام بناء على خطة العمل. وتشمل هذه الزيارات مراقبة المؤسسات التي تحتجز الأشخاص المحرومين من حريتهم والأشخاص المقيدة حركتهم. وتتاح لأعضاء الآلية الوقائية الوطني إمكانية الوصول غير المحدود خلال جولاتهم إلى جميع المباني والوثائق الرسمية، فضلاً عن إمكانية إجراء مقابلات سرية مع الأشخاص المحرومين من حريتهم والمحتجزين والأشخاص المحبوسين احتياطياً.

92- وتم تدريب المدربين الوطنيين من خلال سلسلة من الدورات التدريبية للقضاة والمدعين العامين، بمشاركة ممثلي الشرطة، بشأن حظر التعذيب والمعاملة والعقوبة اللاإنسانية والمهينة. ووفقاً لقانون تنفيذ أحكام السجن، وبسبب الطبيعة المحددة التي تتسم بها الوظائف، نفّذ معهد تنفيذ العقوبات الجنائية إجراءات توظيف أكثر تعقيداً مقارنة بما هي عليه بالنسبة لموظفي السلطات الأخرى التابعة للإدارة العامة.

93- ولم ترد شكاوى بشأن الأوضاع في مرافق الاحتجاز في المراكز الإقليمية للشرطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

94- واضطُلع أيضاً بأنشطة لتحسين الظروف المعيشية والحد من اكتظاظ القدرات المكانية التي يقيم فيها الأشخاص المحرومون من حريتهم. وفي هذا الصدد، يجري تنفيذ مشروع بناء سجن للمنطقة الشمالية من الجبل الأسود.

95- ويحق للأشخاص المحرومين من حريتهم الحصول على الرعاية الصحية، والتي أعيد تحسينها بما يتماشى مع التعليمات المنقحة بشأن الرعاية الصحية للسجناء اعتباراً من عام 2019.

96- ومن المقرر بناء مستشفى خاص للسجون لتحسين الرعاية الصحية، مع التركيز على الصحة العقلية.

97- وفي حالة وجود أي اشتباه في وجود مرض عقلي بناء على تقرير طبيب متخصص فقط، يجوز إدخال المريض إلى المستشفى الخاص للأمراض النفسية.

جيم- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدماج الاجتماعي (104.3، 105.88 - 105.93)

98- اعتمد الجبل الأسود استراتيجية وطنية جديدة للعمالة للفترة 2021-2025. والهدف من ذلك هو تحقيق نمو مستقر ومستدام في مجال العمالة، على أساس المساواة في الوصول إلى سوق العمل، والعمل الكريم، وزيادة تطوير المعارف والمهارات، وزيادة الإدماج الاجتماعي. ويولى اهتمام خاص لتحسين وضع العاطلين عن العمل، من خلال كفاءة الخدمات المقدمة لسوق العمل وتدابير العمالة النشطة، فضلاً عن تعزيز الإدماج الاجتماعي والحد من الفقر. وينصب التركيز على إدماج الفئات الضعيفة.

99- وتمشياً مع استراتيجية تطوير نظام الحماية الاجتماعية للمسنين للفترة 2018-2022، تم تطوير خدمات الرعاية النهارية للبالغين والمسنين ذوي الإعاقة. والهدف من ذلك هو دعم الحياة في المجتمع المحلي وضمان النهوض بتوافر الخدمات الصحية، أي تحسين الوضع العام لهذه الفئة من السكان. وتتجلى نتائج تنفيذ الاستراتيجية بوضوح منذ الآن، إذ سجلت زيادة في عدد المستفيدين المسنين الذين

يستفيدون من خدمات الدعم مدى الحياة في المجتمع. وتم تحسين الخدمات من خلال زيادة عدد التراخيص لمقدمي الخدمات للمسنين لأداء أنشطة الحماية الاجتماعية. ويجري تنفيذ خدمة المساعدة المنزلية بشكل مستمر. واستحدثت الخدمات التالية: إيداع المشردين في المآوى، والمسنين منهم في دور المسنين؛ وملجأ للمشردين في العاصمة؛ وخدمة المساعدة الشخصية؛ وإيداع ضحايا العنف في مأوى البالغين والمسنين؛ وأدخلت خدمة هاتفية للاستغاثة لضحايا العنف من البالغين والمسنين، كما أدرِجت خدمات المشورة في العديد من البلديات.

100- وتتماشى التشريعات في مجال الثقافة مع المعايير الدولية. وتستند المشاركة في الحياة الثقافية إلى المحافظة على جميع الهويات الثقافية على قدم المساواة واحترام التنوع الثقافي.

101- ووفقاً لاستراتيجية الشباب للفترة 2017-2022، نُفذت أنشطة تهدف إلى تحسين ثقافة مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار تنفيذاً مستمراً، من خلال المشاركة في تمويل المنظمات غير الحكومية الشبابية، وفتح خدمات الشباب، وتنفيذ برنامج *بطاقة الشباب الأوروبية* الذي يهدف إلى تطوير نشاط الشباب، والتواصل بين الشباب من خلال التعاون مع القطاع المدني.

102- وجرى تنفيذ حماية الحقوق الثقافية المتعلقة باستخدام وإنتاج المحتوى الثقافي للأشخاص ذوي الإعاقة تنفيذاً فعالاً. وتُبذل جهود كبيرة في مجالات شتى، منها جعل المرافق في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة، وتكييف المحتوى الثقافي مع الأشكال المناسبة، فضلاً عن تقديم الدعم في النداءات العامة للمشاريع التي ينفذها الأشخاص ذوو الإعاقة. وتبذل جهود خاصة لتيسير حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على ألقاب مهنية في قطاع الثقافة.

103- ويجري تكثيف الجهود الرامية إلى تحسين نوعية خدمات الرعاية الصحية العامة للفئات التي تعيش أوضاعاً هشة على نحو خاص. فلقد تم تحسين الخدمات الإلكترونية للمرضى في مجال الرعاية الصحية (الصيدلية الإلكترونية، والوصفات الإلكترونية، والنتائج الإلكترونية، والتأمين الإلكتروني، والطلب الإلكتروني، والمواعيد الإلكترونية).

دال- الحقوق الفردية

1- النساء (104.6، 105.42، 105.43، 105.91، 105.98 - 105.108)

104- أُحرز تقدم واضح في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بين عامي 2017 و2021. وأظهرت التجربة العملية أنه على الرغم من القواعد القانونية وإحراز قدر ما من التقدم في بعض المجالات، فإن المؤسسات ليست قادرة بعد على حماية النساء والأشخاص ذوي الميول الجنسية والهويات الجنسانية المختلفة من التمييز حماية فعالة. ولا تراعي السياسات العامة الفوارق بين الجنسين بالقدر الكافي، على الرغم من أن قانون المساواة بين الجنسين يتطلب ذلك. وتمت معالجة جميع أوجه القصور المحددة من خلال ثلاثة أهداف تنفيذية للاستراتيجية الوطنية الرابعة للمساواة بين الجنسين للفترة 2021-2025، بغية المساهمة في القضاء عليها.

105- ويتمثل الهدف الرئيسي للاستراتيجية في تحسين تنفيذ الإطار المعياري القائم، فضلاً عن تنفيذ التدابير التي تعزز قدرات الآليات المؤسسية على إنفاذ الأحكام القانونية التي تنظم الحماية من التمييز، وإقامة تنسيق أكثر كفاءة وفعالية، والإشراف على التنفيذ والإبلاغ. وخصصت الكيانات المسؤولة أموالاً لتنفيذ الأنشطة المخطط لها.

106- وتم حساب مؤشر المساواة بين الجنسين في الجبل الأسود لأول مرة في عام 2020. وبيّن أن أكبر اختلال في الجبل الأسود يكمن في مجال المال والسلطة، وأشار إلى الحاجة إلى تكثيف الأنشطة الرامية إلى تعزيز دور المرأة في المجالين الاقتصادي والسياسي.

107- وتركز استراتيجية المرأة في مجال الأعمال للفترة 2021-2024 على التغلب على الحواجز الهيكلية والاقتصادية وتلك المتعلقة بالهياكل الأساسية لزيادة تحسين ريادة المرأة في مجال الأعمال.

108- واتُخذت تدابير دعم محددة لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد وزيادة عدد الكيانات التجارية التي تمتلك النساء أغلبية أسهمها.

109- وفي إطار الجهود الرامية إلى زيادة تمثيل المرأة في الحياة السياسية والعامة، ركزت الأنشطة على تعديل التشريعات الانتخابية. وتم إعداد تعديلات لزيادة الحصة إلى 40 في المائة. كما تم تضمين بعض التعديلات في قانون تمويل الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية، الذي اعتُمد في عام 2019.

110- ونص برلمان الجبل الأسود في نظامه الداخلي المحدَّث منذ عام 2020، على ضرورة انتخاب نائب رئيس واحد على الأقل من صفوف النوع الجنساني الأقل تمثيلاً. وشُكل التجمع النسائي كهيئة برلمانية غير رسمية ينسقها نواب من مختلف الأحزاب.

111- وتمثل النساء في البرلمان حالياً 27,2 في المائة من مجموع عدد أعضاء البرلمان، مما يعني أنه لم يتم بلوغ الحصة المحددة في توصيات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي برلمان الجبل الأسود، تشغل المرأة منصب رئيس البرلمان ونائبه، الذي يخصص منصبه لمرشح ينتمي إلى النوع الجنساني الأقل تمثيلاً.

112- ويجري حالياً صياغة القانون المتعلق بالحكومة. ومن شأن هذا القانون أن يحدد الحصص المتعلقة بتشكيل الحكومة.

113- وشُرع في إصلاح التشريعات التي تنظم الحماية من العنف الجنساني. ومن بين التشريعات التي تشملها هذه العملية قانون المساعدة القانونية المجانية، وقانون الحماية من العنف العائلي، والقانون المتعلق بالأضرار التي تلحق بضحايا جرائم العنف الجنائية، والقانون الجنائي.

114- ويجري حالياً إعداد قوانين جديدة بشأن وسائط الإعلام تتضمن منظوراً جنسانياً.

115- وأنشئ في عام 2022 صندوق النفقة الذي من شأنه أن يسهل صرف النفقات للأطفال على نحو منتظم، بناء على قانون الدعم المؤقت للطفل.

116- وتركز استراتيجية المساواة بين الجنسين للفترة 2021-2025 على تنفيذ أنشطة معرّفة بوضوح تهدف إلى تغيير المؤشرات القابلة للقياس. وفي إطار عملية إنشاء اللجنة المعنية بالإشراف على تنفيذها، حضر أعضاؤها دورات تدريبية لاكتساب المهارات اللازمة للرصد والإبلاغ بكفاءة بما يتماشى مع المؤشرات.

117- وتم تحديد موضوع التعميم الأفقي للمنظور الجنساني في جميع الأهداف الاستراتيجية في نظام الإدارة العامة وتنص استراتيجية إصلاح الإدارة العامة للفترة 2022-2026 على كيفية تيسير أعماله.

118- وتم تصميم صك ليكون أداة لإعداد السياسات العامة الاستراتيجية. ويندرج هذا الصك في المنهجية الجديدة لإعداد ورصد الإبلاغ بشأن جميع الوثائق الحكومية.

119- وقد شرع الجبل الأسود في عملية ميزنة مراعية للمنظور الجنساني. ويطلب إلى المؤسسات أن تدرج مؤشرات جنسانية في تخطيط ميزانياتها وأن تبلغ عنها.

120- وأعدت خريطة طريق لوضع سياسات فعالة للمرأة في مجال الأعمال التجارية. وأنشئت منصة وطنية على الإنترنت للنساء العاملات في قطاع الأعمال، تتضمن جميع المعلومات المتعلقة ببرامج الدعم ذات الصلة.

121- وأنشئت منصة للخريطة الجنسانية. وتعرض تلك المنصة وضع المرأة والرجل في مجتمع الجبل الأسود بشكل مبتكر. وشُنت حملة في عام 2021 للقضاء على المواقف التقليدية التي تحد من فرص المرأة في المشاركة في الحياة السياسية والعامة.

122- وأظهرت الدراسات الاستقصائية التي أجريت في عامي 2020 و2021 أن الموظفين في الإدارة العامة لا يمتلكون المعرفة الكافية بشأن جعل السياسات العامة مراعية للمنظور الجنساني. وأنشئت في عام 2021 منصة عبر الإنترنت لتدريب الموظفين في الإدارة العامة والاتصالات العامة لجعل السياسات العامة مراعية للمنظور الجنساني.

123- وبهدف حظر الإجهاض على أساس جنس الجنين وإنشاء خدمات لمساعدة النساء اللائي يتعرضن لضغوط من أجل إجهاض حملهن لهذا السبب، ينص القانون المتعلق بشروط وإجراءات إنهاء الحمل على حظر إنهاء الحمل واستخدام الاختبارات الجينية المبكرة للتعرف على نوع الجنس حتى الأسبوع العاشر من الحمل، إلا في حالة وجود مخاطر تتعلق بالأمراض الوراثية. وينظم القانون بالتفصيل إجراءات إنهاء الحمل لكل من البالغين والقصر. وتعمل مؤسسات الصحة العامة وفقاً للتعليمات التي تحظر جميع اختبارات التعرف على نوع الجنس قبل الولادة. وقد تأصل هذا المفهوم تماماً في القطاع العام. ومع ذلك، لا تتوافر حتى الآن إمكانية إجراء رقابة كافية على القطاع الخاص، لأنه غير موصل إلكترونياً بعد.

2- الأطفال (105.81، 105.87، 105.95، 105.96، 105.121 - 105.125، 106.12)

124- يحظر قانون العمل لعام 2020 توظيف الأشخاص المدانين بجرائم الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي على الأطفال.

125- واعتُمدت استراتيجية ممارسة حقوق الطفل للفترة 2019-2023. وهي وثيقة شاملة ومشتركة بين الإدارات تركز على تحسين ظروف ممارسة حقوق الطفل في جميع المجالات التي تغطيها اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية. كما تشمل الاستراتيجية خطة لبناء دار بارناهوس للأطفال، حيث ستجرى مقابلات الطب الشرعي والفحوص الطبية للأطفال ضحايا الاعتداء الجنسي.

126- وتركز استراتيجية التعليم الشامل للفترة 2019-2025 على التنمية المبكرة، أي دعم الأطفال في مؤسسات التعليم قبل المدرسي. ويسجَّل الأطفال ذوي الإعاقة في رياض الأطفال مجاناً، وتوظف المدارس مساعدين للتدريس كدعم تقني للأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة. ولكي يتكيف هؤلاء الأطفال، وضع برنامج للانتقال من مرحلة رياض الأطفال إلى المرحلة الابتدائية، ومن المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية، فضلاً عن البرنامج اللاحق الذي يربط بين الالتحاق بالجامعة والعمل. وتقوم مراكز الموارد بدور هام في تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة. وتوجد في الجبل الأسود ثلاثة مراكز موارد و17 مركزاً للرعاية النهارية للأطفال ذوي الإعاقة، وهي تلبي احتياجات هؤلاء الأطفال على مستوى الجبل الأسود.

127- أما بالنسبة للإطار المؤسسي لحماية حقوق الطفل، فلقد واصل مجلس حقوق الطفل عمله برئاسة رئيس الوزراء منذ عام 2022، وأنشئت الأمانة العامة للاضطلاع بالمهام المهنية والإدارية للمجلس.

128- وفي عام 2018، استُحدثت خدمة *المأوى لحماية الأطفال من العنف العائلي* وأُقيم خط الهاتف الوطني للأطفال في دار الأطفال ''ملادوست'' في بيجيلا، وهي أيضاً المؤسسة الوحيدة للأطفال المحرومين من رعاية الوالدين في الجبل الأسود. وأُدرجت إمكانية استخراج السجلات الإلكترونية للأشخاص المدانين بارتكاب جرائم ضد الحرية الجنسية للأطفال والقصر في عام 2018.

129- والجبل الأسود عضو في مجموعة تضم حوالي 50 بلداً في العالم يُحظر فيه صراحة العقاب البدني للأطفال. وجرى تصميم وتنفيذ برامج تدريبية لتغيير المواقف التي تدعم العنف وتقبل العقاب البدني وغير ذلك من الممارسات التقليدية الضارة، والقوالب النمطية الجنسانية، والتمييز العنصري أو الإثني. وأسهمت الأنشطة التي نفذتها المنظمات غير الحكومية كشركاء في المشاريع إسهاماً مباشراً في تحقيق التدابير والأهداف الواردة في الاستراتيجية الوطنية لوقاية وحماية الأطفال من العنف للفترة 2017-2021. ونُظم العديد من الدورات التدريبية للمهنيين في منظومة الحماية الاجتماعية وحماية الطفل حول موضوع الأطفال ضحايا العنف العائلي، وتعرض الأطفال للعنف في المؤسسات ومراكز الرعاية النهارية، وثمة خطط لصياغة استراتيجية جديدة لحماية الأطفال من العنف للفترة 2023-2027.

130- وثمة خطة لصياغة قانون جديد بشأن الحماية الاجتماعية وحماية الطفل، من المتوقع اعتماده في عام 2023، لمواءمة برنامج الحماية الاجتماعية مع احتياجات الفئات الضعيفة من السكان.

131- وينظم الجبل الأسود، بالتعاون مع شركاء دوليين، حملات بشأن زواج الأطفال/الزواج المدبر، والعنف العائلي، والتسول في الشوارع لزيادة الوعي بشأن القرانات القسرية أو زواج الأطفال أو الزواج القسري في مجتمعات الروما والمصريين.

132- وأدت الجهود التي يبذلها الفريق العملياتي لمكافحة الاتجار بالبشر إلى زيادة عدد الملاحقات القضائية والإدانات.

133- ونُفذ برنامج قمع عنف الأقران والتخريب في المؤسسات التعليمية في الجبل الأسود للفترة 2019-2021. وخلال العام الدراسي 2020/2021، جرى تحليل بيانات من نظام معلومات التعليم في الجبل الأسود حول عدد حالات العنف بجميع أشكاله، إضافة إلى الجناة والضحايا، وشُكلت مجموعات من المدارس الابتدائية والثانوية وتدريبها، كما نُفذت إجراءات وقائية في المدارس. وفي هذا العام، نظمت وزارة التعليم اجتماعات تثقيفية مع جميع مديري المدارس الابتدائية بشأن الوقاية والعلاج. وأُعد تحليل للبيانات المتعلقة بحالة العنف في المدارس بناء على البيانات الواردة من وزارة الشؤون الاجتماعية، وحُددت الأولويات، وحُددت مواضيع للفعاليات التدريبية لتعزيز الكفاءات الوقائية لموظفي المدارس.

3- الأشخاص ذوو الإعاقة (105.85، 105.86، 105.96، 105.138 - 105.142، 106.13)

134- أدى امتثال قانون العمل لعام 2020 للمعايير الدولية والإطار القانوني الوطني إلى تهيئة الظروف اللازمة لإعادة التأهيل على نحو ناجح ومهني، وزيادة توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم على قدم المساواة في سوق العمل، مع إزالة الحواجز وممارستهم المساواة في الحقوق. وأولي اهتمام خاص لتمويل المشاريع التي تدعم توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة بهدف زيادة إدماجهم في سوق العمل.

135- واستمرت مواءمة التشريعات الوطنية في مجال حماية حقوق الإنسان وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة من التمييز استناداً إلى تحليل مواءمة التشريعات الوطنية مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وقانون حظر التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. وحصل 34 من أصل 59 قانوناً خُلِّلت، توصيات بالمواءمة، وجرت مواءمة 9 قوانين حتى الآن، بينما تجري صياغة تعديلات على القوانين المتعلقة بحقوق المرضى، وعلاج العقم بالتكنولوجيا الإنجابية المساعدة، وحماية حقوق الأشخاص المصابين بأمراض عقلية وممارستها، وامتيازات النقل للأشخاص ذوي الإعاقة.

136- وتجري صياغة قانون التقييم الموحد للإعاقة. وسيستخدم كأساس لاعتماد سجل للأشخاص ذوي الإعاقة.

137- واعتُمِد القرار المتعلق بإنشاء مجلس معني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2021. وسيعمل المجلس على تحسين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال الصحة، والحماية الاجتماعية وحماية الطفل، والتعليم، والتدريب الوظيفي والعمالة، وتسهيلات الوصول، ومكافحة التمييز، والرياضة. ونظراً للتغيرات الهيكلية التي طرأت على تشكيل الحكومة، تجري حالياً تهيئة الظروف اللازمة لإنشاء هذه الهيئة.

138- وأشار التقرير النهائي إلى الحاجة إلى مواصلة تحديد جميع العوامل المسببة لعدم تكافؤ الظروف الاجتماعية ووضع الأشخاص ذوي الإعاقة وإزالتها. وسُلِّم أيضاً بضرورة تعزيز الظروف المؤاتية لمشاركة النساء والفتيات ذوات الإعاقة والأطفال ذوي الإعاقة على قدم المساواة في الحياة المجتمعية.

139- وتركز استراتيجية حماية الأشخاص ذوي الإعاقة من التمييز وتعزيز المساواة للفترة 2022-2027 في المقام الأول على القضاء بفعالية على جميع أشكال التمييز وتهيئة الظروف التي تسمح بتمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوق الإنسان على قدم المساواة في جميع مجالات الحياة. وتغطي الوثيقة النساء والفتيات ذوات الإعاقة والأطفال ذوي الإعاقة وتراعي على وجه الخصوص ضعف وضعهم في المجتمع والمتطلبات المحددة التي يواجهونها.

140- وتعمل استراتيجية التعليم الشامل للفترة 2019-2025 على تحسين توافر التعليم الشامل للجميع والمساواة وجودته من خلال السياسات والثقافات والممارسات المدرسية. وتم تحسين هذا البرنامج في إطار مؤسسات التعليم قبل المدرسي والمدارس الابتدائية والثانوية والفصول المنظمة وفقاً لبرنامج خاص، استناداً إلى تحليل برامج التنمية والتعليم الفردية المقدم من المؤسسات التعليمية وبناء على إحدى الدراسات الاستقصائية التي أجريت. ولقد صمم برنامج دعم لتكييف الأطفال في المدارس الابتدائية وانتقالهم من الفصول الدراسية إلى التدريس المواضيعي والتصدي لتحديات مرحلة المراهقة. ووُضع نموذج للصيغ الميسرة ونظمت المشورة لمنسقي تكنولوجيا المعلومات في جميع المدارس. وبالتعاون مع مراكز الرعاية النهارية، يقدم دعم مهني إضافي لأطفال رياض الأطفال والمدارس الابتدائية.

141- وتم التسليم بأهمية حامي حقوق الإنسان والحريات كآلية مؤسسية لحماية هؤلاء الأشخاص من التمييز. وبلغ عدد القضايا المعلقة أمام حامي حقوق الإنسان ذات الصلة بالتمييز القائم على أساس الإعاقة 90 قضية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وسُجلت زيادة في الشكاوى خلال هذه الفترة مقارنة بالحقبة الزمنية السابقة، مما يدل على تزايد الثقة في هذه المؤسسة وبروزها.

142- وفي عام 2022، بدأت مؤسسة حامي حقوق الإنسان في إنشاء آلية رصد مستقلة، تتجلى فيها بشكل خاص ضرورة إدراج القطاع المدني الذي يدافع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويجري حالياً اتخاذ إجراءات لإنشاء شبكة لرصد تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

4- الأقليات والروما (105.94، 105.126 – 105.137)

143- من الناحيتين المؤسسية والتشريعية، يسعى الجبل الأسود جاهداً لضمان اتباع نهج متكامل إزاء الأقليات، من خلال تنفيذ الإطار الاستراتيجي والمعياري لحماية حقوقها. وتحدد الاستراتيجية الوطنية لسياسة الأقليات للفترة 2019-2023 حلولاً مؤسسية، أي الهيكل التشغيلي والتمثيل الوظيفي لجميع الجهات صاحبة المصلحة في عملية التنفيذ.

144- وتخصص بانتظام أموال ضخمة للمؤسسات المشاركة في تحسين حقوق الأقليات وتعزيزها، من أجل الحفاظ على الثقافة والتعليم وتطويرهما ونشر المعلومات بلغات الأقليات العرقية وغيرها من طوائف الأقليات القومية. وتستخدم أنشطة المشاريع للعمل باستمرار على تعزيز أهمية التسامح المتبادل والتعايش، والحوار بين الإثنيات، والسمات المحددة للثقافة الوطنية، وتاريخ الأقليات وفنها.

145- ومن الأهمية بمكان أيضاً ضمان تناسب مشاركة أفراد الأقليات العرقية وغيرها من طوائف الأقليات القومية وتمثيلهم في الحياة السياسية والعامة للجبل الأسود ليتمكنوا من ممارسة الحقوق المكفولة لهم، وكذلك مشاركتهم في وضع السياسات الوطنية وتنفيذها. ومع تفعيل أول حزب سياسي للروما في عام 2021 (الذي تأسس في عام 2019) من خلال الانتخابات المحلية في بودغوريتشا، أصبح مجتمع الروما بمثابة عامل نشط في بناء البيئة السياسية في الجبل الأسود.

146- وفي عام 2021، اعتمدت حكومة الجبل الأسود الموجز المتعلق بتمثيل الأقليات العرقية ومجتمعات الأقليات القومية الأخرى في هيئات الحكم الذاتي المحلية، والشركات والمؤسسات العامة، التي أسستها العاصمة أو العاصمة الملكية أو البلدية. وتشير البيانات المتحصل عليها إلى زيادة في التمثيل مقارنة بالفترة السابقة، ولكن لا يزال هناك حيز لمزيد من التحسين في هذا الصدد.

147- ومن الضروري اتباع نهج متعدد التخصصات والالتزام الكامل بالامتثال للمبدأ الدستوري لجميع الكيانات ذات الصلة لتحسين التمثيل النسبي.

148- وتتطلب درجة تعقيد عملية إدماج الروما والمصريين اتباع نهج متعدد التخصصات وطويل الأجل. ووفر تنفيذ استراتيجية الإدماج الاجتماعي للروما والمصريين للفترة 2016-2020 مبادئ توجيهية للسياسة الاستراتيجية اللاحقة في هذا المجال. ويتمثل الهدف الرئيسي للاستراتيجية الجديدة (2021-2025) في بناء مجتمع شامل ومفتوح يقوم على مكافحة جميع أشكال التمييز ومعاداة الغجر والفقر والقضاء عليها.

149- وتغطي الاستراتيجية جميع المجالات الأساسية لمعالجة المسائل التي يواجهها هؤلاء السكان، أي التمييز، والفقر، والمشاركة السياسية والاجتماعية، والسكن، والتعليم، والصحة، والحالة المدنية والوثائق الشخصية، والحماية الاجتماعية والأسرية. وعين أيضاً منسق وطني لرصد الاستراتيجية.

150- ويشهد عدد الطلاب من هذه المجتمعات المحلية في النظام التعليمي تزايداً مطرداً على جميع مستويات التعليم، وتهدف الأنشطة التي تنفذ في هذا الصدد إلى القضاء على الفصل وتشجيع الطلاب على مواصلة التعليم الثانوي والدراسات الأكاديمية. وتقدم حكومة الجبل الأسود منحاً دراسية لهم في التعليم الثانوي والجامعي، في حين يقدم التعليم قبل المدرسي مجاناً، فضلاً عن الكتب المدرسية للتعليم الابتدائي.

151- ومن خلال تعيين وسطاء لتيسير حصول الأطفال على التعليم، وبالتعاون مع المعلمين والخدمات المهنية، تحسنت نوعية تعليمهم. ولا تزال هناك فجوة واضحة بين عدد الأطفال في التعليم الابتدائي والثانوي، مع غياب الوعي الكافي بأهمية التعليم نتيجة لسوء الحالة الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشون فيها. وتُبذل جهود لإشراك أكبر عدد ممكن من الوسطاء في مجالات التعليم والصحة والإدماج الاجتماعي. وهناك 22 مساعداً يعملون في مجال التعليم، وجرى تدريب 43 وسيطاً في مجالات التوظيف والرعاية الاجتماعية والصحية. ويعيَّن الوسطاء من خلال مشاريع محددة زمنياً، وينبغي إدماجهم بشكل كامل في النظام لفترات غير محددة زمنياً.

152- والجبل الأسود عضو في العديد من المبادرات الإقليمية التي تنفذ في إطارها أنشطة للقضاء على ضعف فئات السكان المعرضين لخطر الاتجار بالبشر.

153- وتُبذل جهود مستمرة لزيادة وعي الآباء والأطفال، والنشطاء من طائفة الروما والمصريين، بشأن الحماية من العنف العائلي والعنف ضد المرأة وزواج الأطفال داخل طائفة الروما.

154- ولا تزال ممارسة زواج الأطفال المدبر في مجتمعات الروما والمصريين مدعاة للقلق. وسجلت 18 حالة زواج من هذا القبيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتمشياً مع اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري، ينبغي أن يشمل تنقيح القانون الجنائي رفع الحد الأدنى لسن الزواج من 16 إلى 18 سنة.

155- ولا يزال التوظيف يشكل أحد أكبر التحديات بالنظر إلى القضايا العامة التي تواجهها هذه المجتمعات المحلية. فحوالي 96 في المائة من الروما المسجلين كعاطلين عن العمل في مكتب التوظيف لا يتمتعون إلا بأدنى مستوى من التعليم، في حين أن أقل من 1 في المائة منهم أكملوا تعليمهم الثانوي، مما يضيق فرص حصولهم على العمل بشكل كبير. وفي منتصف عام 2022، شكلوا 2,6 في المائة من إجمالي عدد العاطلين عن العمل في الجبل الأسود المسجلين لدى مكتب العمل. وتنظَّم برامج موسمية للعمالة باستمرار ولكنها محدودة من حيث أثرها على المدى الطويل.

156- وفي المجمل، عولج الوضع القانوني للمشردين داخلياً من طائفة الروما والمصريين. وتتمثل الخطة في أن يتمكن جميع الأشخاص من حل مسألة حالتهم المدنية ووثائقهم الشخصية تماماً بحلول نهاية عام 2023.

157- وتُعقد بانتظام فعاليات تثقيفية وحلقات عمل وتدريب حول المساواة الاجتماعية للروما والمصريين، ومكافحة معاداة الغجر والزواج القسري.

5- اللاجئون وملتمسو اللجوء والمشردون داخلياً (105.143)

158- سمح قانون الأجانب لعام 2018 للنازحين والمشردين داخلياً بالحصول على وضع الأجانب الحاصلين على إقامة دائمة في الجبل الأسود، في ظل ظروف تفضيلية، كإجراء لإيجاد حل دائم لوضعهم. فسُمح لهم بالاندماج في مجتمع الجبل الأسود وممارسة حقوقهم في العمل والتوظيف، والتعليم، والتدريب المهني، والاعتراف بالمؤهلات الدراسية والشهادات، والمساعدة الاجتماعية، والتأمين الصحي وتأمين المعاشات التقاعدية، والمزايا الضريبية، والوصول إلى سوق العمل والخدمات، وحرية تكوين الجمعيات، والانتساب والعضوية في المنظمات التي تمثل مصالح العمال أو أصحاب العمل.

159- ومن شأن استراتيجية الهجرة وإعادة إدماج العائدين في الجبل الأسود للفترة 2021-2025 أن تشكّل سياسة الهجرة الوطنية باتباع أفضل الممارسات في مجال الهجرة الشرعية، واللجوء، ومنع الهجرة غير النظامية، وإعادة القبول، والعودة، والاندماج، والمشردين داخلياً وانعدام الجنسية. وتوفر هذه الوثيقة الاستراتيجية حلاً دائماً لوضع المشردين داخلياً.

160- وقدم النازحون والمشردون داخلياً ما مجموعه 260 15 طلباً خلال الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر 2009 وتشرين الأول/أكتوبر 2022 للحصول على موافقة على الإقامة الدائمة والإقامة المؤقتة لمدة تصل إلى ثلاث سنوات. ومن هذا العدد، بُتَّ في 146 15 طلباً، بينما لا يزال 114 طلباً معلقاً.

161- وخصص برنامج الإسكان الإقليمي للجبل الأسود أموالاً لمعالجة قضايا الإسكان لـ 063 6 شخصاً (من المقيمين في مراكز جماعية غير رسمية والأشخاص الضعفاء المقيمين في مساكن خاصة). ومن بين هذا العدد، تم حل مشكلة الإسكان لأكثر من 000 5 شخص حتى الآن، ويجري حالياً حلها لأشخاص آخرين. وأُغلق أكبر مخيم غير رسمي في الجبل الأسود في كانون الأول/ديسمبر 2018 بالتزامن مع بناء 171 وحدة سكنية لسكان معسكر كونيك في بودغوريتشا.

162- ولم تكن هناك عمليات عودة منظمة للنازحين والمشردين داخلياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويعزى تراجع الاهتمام في السنوات الأخيرة إلى نجاح إدماج هؤلاء الأشخاص في مجتمع الجبل الأسود، من خلال إيجاد حل لوضعهم القانوني، وحصولهم على كامل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن إيجاد حل ناجح لقضايا الإسكان التي يواجهها هؤلاء الأشخاص.

163- والتحدي الذي نواجهه في عملنا فيما يتعلق بالنازحين والمشردين داخلياً هو تسجيلهم في السجلات والحصول على وثائق في بلدانهم الأصلية.

6- خفض حالات انعدام الجنسية (105.144)

164- يتناول قانون جنسية الجبل الأسود مسائل تجنب انعدام الجنسية، ومنع الحرمان التعسفي من الجنسية، ومنع التمييز، والحق في المواطنة.

165- وقد هيأ الجبل الأسود جميع الظروف اللازمة لتسجيل جميع الأشخاص المولودين على إقليمه في سجل المواليد. ويسمح قانون الإجراءات غير القضائية بإدراج الأشخاص المولودين خارج نظام الرعاية الصحية في السجل، وقد مكنت هذه الممارسة من تسجيل الأشخاص الذين لا يملك أحد والديهم أو كلاهما وثيقة هوية أو الأطفال الذين تخلت عنهم أمهاتهم.

166- ووضع قانون الأجانب الجديد لعام 2018 إجراء لتحديد وضع عديمي الجنسية. وكان قد تم التعرف على حالات انعدام الجنسية لتسعة أشخاص بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2022. ولا تزال إجراءات تحديد حالات انعدام الجنسية معلقة بالنسبة لـ 15 شخصاً.

167- وتلقى جميع الأشخاص الذين تقدموا بطلب لتحديد حالات انعدام الجنسية المساعدة من خلال برنامج للمساعدة القانونية المجانية تموله مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتنفذه منظمات غير حكومية محلية.

168- وتُعقد بانتظام دورات تدريبية للموظفين المسؤولين عن تطبيق قانون الأجانب في مجال انعدام الجنسية.

169- وتتضمن الاستراتيجية الجديدة بشأن هجرة العائدين وإعادة إدماجهم في الجبل الأسود للفترة 2021-2025 تحليلاً شاملاً للتشريعات الوطنية في مجال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للأشخاص عديمي الجنسية. وتحدد التعديلات التي أدخلت على قانون الأجانب بمزيد من التفصيل إجراءات تحديد حالات انعدام الجنسية والحقوق والواجبات أثناء إجراءات الاعتراف بانعدام الجنسية.

170- وبالنسبة للحد من حالات انعدام الجنسية، تظهر الممارسة أن الحصول على رد على طلبات التحقق من الجنسية من البلدان التي يرتبط بها مقدم الطلب لتحديد انعدام الجنسية يستغرق وقتاً لا بأس به. ومما يؤسف له أن هذه الردود كثيراً ما تنقصها الدقة ولا تفيد سوى بأن الشخص غير مسجل في سجل المواطنين ولا تشير إلى الحقائق الأخرى المذكورة في التحقيق الأولي وما إذا كان الشخص يستوفي شروط التسجيل في طائفة الروما والمصريين استناداً إلى أي من الأسس القانونية.

7- الأشخاص المثليون والمثليات ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين (16.105 - 19.105، 82.105 - 83.105)

171- يمتلك الجبل الأسود إطاراً معيارياً واستراتيجياً قوياً يحمي حقوق الإنسان للأشخاص المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية.

172- وسُجلت أكثر من 20 شراكة حياة منذ بداية تنفيذ قانون الشراكات المدنية بين الأشخاص من نفس الجنس (2021). وهذا يمثل خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح لمجتمع الجبل الأسود. ومن شأن القانون الجديد المتعلق بحماية المساواة وحظر التمييز وقانون الاعتراف القانوني بالنوع الاجتماعي على أساس تقرير المصير، الخاضعين حالياً للصياغة، أن يكملا الإطار القانوني الذي يحمي حقوق الإنسان للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في الجبل الأسود.

173- وينفذ الجبل الأسود الاستراتيجية الثانية لتحسين نوعية حياة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين للفترة 2019-2023 في ثلاثة مجالات حاسمة: قبولهم اجتماعياً؛ وسلامتهم وحماية حقوق الإنسان المكفولة لهم؛ وإمكانية حصولهم على العمل والخدمات وخدمات الدعم. ويستند التنفيذ إلى مبدأ المسؤولية القطاعية الواقعة على عاتق المؤسسات المعنية في سياق أهداف محددة.

174- ومن شأن استراتيجية تحسين نوعية حياة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في الجبل الأسود للفترة 2019-2023 أن تحدد الأهداف والتدابير والأنشطة اللازمة لتحسين احترام حق الإنسان المكفول لهم المتمثل في التمتع بحياة كريمة تحديداً منهجياً.

175- أما فيما يتعلق بحالات العنف ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، فتجمع سنوياً بيانات عن جميع الحالات المبلغ عنها وتلك التي تمت معالجتها المتعلقة بالتمييز والعنف ضدهم.

176- وأجري أيضاً تحليل لتنفيذ التشريعات المناهضة للتمييز خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وألقى التحليل الضوء على التحديات العديدة التي تواجهها السلطات القضائية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة أثناء معالجة الحالات التي يكون فيها الطرف المتضرر من مجتمع المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين. وقدم التحليل توصيات ومبادئ توجيهية لتحسين وكفاءة تنفيذ القوانين للمساهمة في مكافحة جرائم الكراهية وخطاب الكراهية الذين يستهدفان هذه الفئة الاجتماعية الضعيفة.

177- وشُكِّل فريق الثقة لتعزيز التعاون بين إدارة الشرطة ومجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وأنشئت شبكة من ضباط الشرطة المدربين للاتصال بأفراد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، مما زاد من تعزيز سلامتهم. وتشمل هذه الشبكة جميع مراكز/مكاتب الشرطة في البلد.

178- ونُظمت المسيرة العاشرة للاعتزاز للمثليين في الجبل الأسود في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وقد أقيم هذا الحدث دون اتخاذ تدابير أمنية خاصة، وهو مؤشر على تقدم المجتمع من حيث التسامح واحترام التنوع.

179- وتبرز مساهمة المنظمات غير الحكومية في الحماية الشاملة لأفراد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وتحسين وضعهم، وفي تعزيز إدماجهم الاجتماعي وصنع سياسات عالية الجودة في هذا المجال.

رابعاً- الأولويات والمبادرات والالتزامات في مواجهة التحديات المتعلقة بتنفيذ التوصيات وتعزيز حماية حقوق الإنسان

180- واصل الجبل الأسود، تمشياً مع توصيات الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل ونظراً لعضويته الحالية في مجلس حقوق الإنسان (2022-2024)، بمواصلة تعزيز إطاره المؤسسي والتشريعي في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتعكس الأنشطة التي اضطلع بها البلد في هذا الميدان بوضوح توجهه نحو القيم الديمقراطية، وضمان الرخاء ومستقبل أفضل لجميع المواطنين.

181- واعتُرف أيضاً بالتحديات التي يواجهها مجتمع الجبل الأسود من خلال تنفيذ التوصيات، وستكثف الجهود المبذولة لزيادة تعزيز الإطار المؤسسي وضمان تنفيذ القوانين تنفيذاً كاملاً. وإلى جانب تعزيز الحوار الوطني بشأن حقوق الإنسان وتوسيع نطاق مشاركة القطاع المدني، ستُتخذ تدابير من شأنها تحقيق قدر أكبر من المساواة، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الضعيفة في المجتمع. وبالتالي، ستركز جهودنا على زيادة إدماج طائفة الروما والمصريين في نظام التعليم، مع التركيز بشكل خاص على التعليم قبل المدرسي، فضلاً عن تكثيف الأنشطة لتحسين الظروف في مجال العمالة وإلغاء زواج القصر والزيجات المدبرة، من خلال نهج إقليمي.

182- وعلى الرغم من الجهود الضخمة المبذولة لاستكمال الإطار المعياري الذي يحكم مكافحة جميع أشكال التمييز والقوالب النمطية والتحيزات في مجتمع الجبل الأسود، وحدوث وقائع تدل على التحيز الجنساني وكراهية النساء على وجه الخصوص، جرى تعريف التحديات التي لا تزال تحول دون تنفيذه تنفيذاً كاملاً. وسيكثَّف العمل الرامي إلى زيادة كفاءة تنفيذ الإطار القانوني من خلال تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في مجمل عمل الإدارة العامة.

183- ويمثل اعتماد قانون الشراكات المدنية بين الأشخاص من نفس الجنس في تموز/يوليه 2020 خطوة كبيرة إلى الأمام لمجتمع الجبل الأسود. وستبذل جهود أكثر كثافة لمواءمة اللوائح مع ذلك القانون لتنفيذه تنفيذاً كاملاً. وفي مجال حماية الأشخاص ذوي الإعاقة من التمييز، سيكثَّف العمل من أجل تهيئة الظروف لتمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوق الإنسان على قدم المساواة في جميع مجالات الحياة.

184- وتنفذ أنشطة عديدة لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للاجئين والمشردين، مع التركيز بوجه خاص على التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والإسكان.

185- وأظهر بوضوح التقدم الذي عرضه التقرير التحديات والالتزامات التي يجب الوفاء بها لتعزيز نظام حماية حقوق الإنسان والحريات والتمتع بها، بما يتماشى مع أسمى قيم الديمقراطية والمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والوثائق القانونية الدولية بشأن هذه المجالات.

186- وعلى الصعيد الدولي، سيواصل الجبل الأسود تعاونه الوثيق مع مجلس حقوق الإنسان، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ومع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وتظل الدعوة موصولة لهم لزيارة الجبل الأسود ومؤسساته.